العرب
السبت 2020/01/04
السنة 42 العدد 11576

الأنبوب الإسرائيلي يقوض خطط مصر لتجارة الغاز

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

خيم الصمت على الحكومة المصرية ولم يصدر عنها أي تصريح بشأن توقيع الاتفاق الإسرائيلي القبرصي اليوناني لمد أنبوب لنقل الغاز، رغم أنه يمكن أن يقوض خطط القاهرة لإنشاء منصة لتجارة الغاز وتجميع إنتاج دول شرق المتوسط.

ويمكن تفسير امتناع القاهرة عن التعليق بأنه يعبر عن حجم الإحراج، الذي تعرضت له، من جراء الاتفاق، الذي يعني محاولة إسرائيل التنصل من اتفاق تسليم الغاز، الذي بدأت إنتاجه مؤخرا، إلى مصر لتصديره إلى الأسواق العالمية.

وشهدت أثينا يوم الخميس الماضي توقيع اتفاق مد أنبوب "إيست ميد" بحضور رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيأديس.

صمت مصري على انقلاب خطط إسرائيل لتصدير الغاز نحو بناء أنبوب يمتد إلى قبرص واليونان

ووصفت الدول الثلاث الاتفاق بأنه تاريخي. وقال ميتسوتاكيس إننا "نقوم ببناء جسر، سيتم معه نقل الطاقة إلى أوروبا" وأكد أن خط الأنابيب سوف يسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وكانت الحكومة المصرية قد روجت للقيام بدور كبير في تجارة الغاز العالمية، تجمع من خلاله إنتاج دول شرق المتوسط لتصديره إلى الأسواق العالمية.

وجاء ذلك بعد توقيع شركة دولفينوس المصرية الخاصة اتفاقا في منتصف عام 2018 لاستيراد الغاز الطبيعي الإسرائيلي من أجل إعادة تصديره، وكان من المتوقع أن يبدأ التصدير خلال العام الماضي.

ووصف الرئيس عبدالفتاح السيسي الصفقة حينها بأنها "هدف أحرزته مصر في إطار سعيها للتحول إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة في منطقة شرق المتوسط.

وقللت القاهرة حينها من أهمية الجدل الذي أثاره الاتفاق في الأوساط المصرية والذي تزامن مع بدء الإنتاج من حقلها البحري ظُهر الذي يعد أكبر حقل غاز في البحر المتوسط وأحد أكبر اكتشافات الغاز العالمية في السنوات الأخيرة.

وأكدت أن لديها تسهيلات ومنشآت للتعامل مع الغاز غير موجودة في دول كثيرة في منطقة البحر المتوسط، وعبرت عن طموحات كبيرة لإنشاء منصة تجمع إنتاج المنطقة لتصديره إلى أكبر الأسواق العالمية.

ونص الاتفاق الذي وقعه الشركاء في حقلي تمار ولوثيان البحريين الإسرائيليين للغاز مع دولفينوس، على تصدير ما قيمته 15 مليار دولار من الغاز الطبيعي الإسرائيلي على مدى عشر سنوات.

وهناك اليوم آراء تشكك في الجدوى الاقتصادية لمشروع الأنبوب الإسرائيلي القبرصي اليوناني، خاصة أن إنجازه ينطوي على تكاليف باهظة وسوف يستغرق وقتا طويلا، حيث يستهدف الاتفاق تشغيله في عام 2025.

ويرى محللون أن إسرائيل لن تجد مفرا من تسليم الغاز الذي تنتجه إلى مصر على الأقل لحين إكمال مد أنبوب "إيست ميد" خاصة أنها لا تملك منشآت لتسييل الغاز.

ويتداخل المشروع مع ملفات كثيرة بينها محاولات أوروبا تخفيف اعتمادها الشديد على الغاز الروسي في ظل خلافات تتعلق بالأزمة الأوكرانية الروسية.

وجاء الصوت الأكثر غضبا من الاتفاق الإسرائيلي القبرصي اليوناني من تركيا، التي تواجه عزلة دولية بسبب أطماعها في غاز شرق البحر المتوسط خارج مياهها الإقليمية.

واعتبرت الاتفاق محاولة لإخراج تركيا والقبارصة الأتراك من المعادلة الإقليمية للطاقة.

وجددت رفضها لتشييد خط أنابيب "إيست ميد" بعبارات شديدة قائلة إنها لن تسمح بمشروعات من هذا النوع في شرق المتوسط دون مشاركتها أو موافقتها.

ويبدو أن ساحة ثروات الغاز الكبيرة، التي شهدت تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة، ستواصل مواجهة مخاض عسير قبل أن تتبلور التحالفات بين كبار المنتجين.

صندوق النقد الدولي يضع الاقتصاد التونسي تحت المجهر

ضغوط لتنفيذ إصلاحات عاجلة لتلقي بقية قرض الصندوق

بانتظار وصول الإمدادات

تزايدت ضغوط صندوق النقد الدولي على تونس للإسراع في تنفيذ إصلاحات اقتصادية، وخاصة ضريبة الدخل ومعالجة ارتفاع معدلات البطالة وخفض الدين العام، رغم إشادة الصندوق بمتانة النظام المالي للبلاد، التي تعاني من اختلالات اقتصادية مزمنة.

تونس - اعتبرت أوساط اقتصادية توقف صندوق النقد الدولي عن صرف ما تبقى من شرائح القرض المتفق عليه مع تونس دليلا واضحا على حجم الارتباك الحكومي في تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية بشكل عاجل من أجل إعادة التوازن إلى المؤشرات السلبية المقلقة.

وسيكون على الحكومة الجديدة بقيادة حبيب الجملي الذي أعلن عن أعضاء حكومته الخميس الماضي، الإسراع في حل المشكلة لكونها أحد الملفات الحارقة، كما تنتظره عهدة جديدة مزدحمة بالتحديات الاقتصادية ولاسيما الاستجابة لطموحات الشباب الطامح إلى الخروج من حصار البطالة.

ومن التحديات التي تنتظر الحكومة هي مسألة الاقتراض لتمويل الموازنة، الذي سيناهز 4.26 مليار دولار بزيادة بنحو 16 بالمئة عن توقعات الموازنة الحالية، وهو ما يزيد تكاليف الاقتراض وانعكاساته السلبية على خدمة الديون.

وقرر الصندوق قبل أيام من دخول العام الجديد تعليق صرف مبلغ 1.2 مليار دولار لتونس ضمن الدفعتين السادسة والسابعة من القرض بسبب ما اعتبره "عدم قيام الدولة التونسية بالإصلاحات المطلوبة".

وبعد تصريح ممثل الصندوق في تونس جيروم فاشير، بدأ الجدل على أشده بشأن مستقبل اقتصاد البلاد وانعكاسات إيقاف صرف هذا القسط على الوضع المالي.

ونسبت وكالة سبوتنيك الروسية للأنباء للخبير الاقتصادي عزالدين سعيدان تأكيده أن سبب إيقاف صرف القسط الأخير من القرض من قبل الصندوق بمبلغ إجمالي قيمته 2.9 مليار دولار، هو أن تونس لم تقم بما التزمت به هي من إصلاحات اقتصادية كبرى، لأن صندوق النقد لا يفرض إصلاحات بل الدول تتعهد بالقيام بذلك.

وأشار سعيدان إلى تعليق زيارات ممثلي الصندوق والمراجعات، مؤكدا أن تونس تأخرت في "مراجعتين" كان من المرتقب أداؤهما لكن لم يتم ذلك إلى جانب تأخر صرف قسطين من المبلغ المسند إلى تونس من قبل هذا الصندوق.

وأوضح أن ما حدث يمكن تنزيله خارج سياق عدة مؤشرات أخرى من بينها أن السفير الأوروبي بتونس صرح منذ أسابيع قليلة أن الاتحاد الأوروبي منح تونس ما بين قروض وهبات 10 مليارات يورو منذ 2011 إلى الآن.

وتعليقا على ذلك قال سعيدان "لم نرَ انعكاسا لهذه المبالغ المالية على الاقتصاد التونسي، وعلى التونسيين في العمل على إنقاذ بلادهم".

وبعدها بفترة قليلة أكد البنك الدولي أنه تم منح تونس 15 مليار دينار (أكثر من خمسة مليارات دولار تقريبا) على امتداد فترة ما بعد الإطاحة بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

وقال سعيدان "كل هذه المؤشرات كانت ممهدة للوضع الاقتصادي الذي تعيشه تونس حيث لم نرَ أي استثمارات ملموسة يمكنها أن تساعد على إنقاذ الوضع المتأزم".

ويرى بعض المهتمين بالشأن الاقتصادي أن القرار الصادر عن الصندوق يعد سابقة تاريخية في تونس، ويعكس مدى ارتباك المسؤولين في إدارة الأزمة.

وأشاروا إلى أن تونس تعاملت مع الصندوق من خلال البرنامج الهيكلي الذي نفذ سنة 1986 وقامت بتسديد الدين منذ 1990.

وأوضح شق آخر من الخبراء أن حكومة يوسف الشاهد قامت بعكس ما تعهدت به ومن بينها الترفيع في حجم الأجور إلى 15.2 بالمئة من الناتج الداخلي الخام.

وتمر البلاد بأوضاع اقتصادية صعبة مع إقرار موازنة هذا العام والتي يقدر العجز فيها بأكثر من 3 بالمئة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ومع ذلك، يعتقد الخبير الاقتصادي عاطف بن صالح أنه ورغم أن قرار صندوق النقد بإيقاف صرف ما تبقى من القرض الممنوح إلى تونس سيدفع البنوك الدولية إلى رفض التعامل مع الدولة التونسية إلا أنه يجب النظر إلى المسألة من جانبها الإيجابي حيث كان يفترض على تونس أن تعول على نفسها وعلى شعبها في تكثيف الإنتاج لسد عجزها.

وقال الخبير لوكالة سبوتنيك إن "التونسيين قادرون على الخلق والابتكار وبالتالي تجب تغطية الحاجيات بالضغط على المصاريف وتكثيف الإنتاج".

وأوضح بن صالح أن تونس في حاجة إلى استعادة الثقة في نفسها للخروج من أزمتها الاقتصادية ويجب التعويل على العمل كوسيلة لزيادة الإنتاج.

وبحسب وثيقة موازنة هذا العام ستكون فاتورة الأجور 19 مليار دينار (6.74 مليار دولار)، من حجم الموازنة البالغ قيمتها 16.67 مليار دولار.

1.2

مليار دولار حجم شرائح قرض صندوق النقد المتبقية لتونس من أصل 2.9 مليار دولار

وحاول محافظ البنك المركزي مروان العباسي تسويق تبريرات حول مسار الإصلاحات. وقال لإحدى الإذاعات المحلية إن "تونس تمكنت من إنجاز العديد من الإصلاحات المتفق عليها وأخرى لم تتم بعد".

وأضاف أن "تونس وصندوق النقد الدولي سيشرعان في الفترة القادمة في مناقشة برنامج جديد"، مشيرا إلى أن توقيت الزيارة المرتقبة لبعثة الصندوق إلى تونس ستكون فور موافقة البرلمان على الحكومة الجديدة لمناقشة النقاط الشائكة.

نجاح زراعة الأرز الكوري في صحراء الإمارات

نجحت الإمارات مرة أخرى في إثبات جدوى خططها المتعلقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء حينما عززت رهانها على زراعة الأرز في الصحراء من خلال توفير وسائل دعم متخصصة ومتنوعة تتناسب مع عملية إنتاج هذا النوع من المحاصيل، في تحد للطبيعة القاسية والظروف المناخية الصعبة وقلة مصادر المياه.

أبوظبي - أعلنت الإمارات عن نجاح تجربة زراعة نوع من الأرز الكوري وسط الصحراء، في خطوة تؤكد جدية الحكومة في المضي قدما لتحقيق هدف بلوغ الاكتفاء الذاتي من الغذاء عبر المحاصيل المحلية.

ومن المتوقع أن يكون أول حصاد للمحصول في شهر أبريل القادم بعد التغلب على عقبة زراعته في تربة رملية قلوية.

وتواجه زراعة الأرز في المناطق الصحراوية عادة مجموعة من التحديات مثل الاختلاف في درجات الحرارة بين الليل والنهار وارتفاع مستوى الملح في المياه تحت سطح الأرض.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات أخرى تتمثل في انخفاض معدّلات الرطوبة ونقص المياه العذبة والعواصف الرملية ونقص الموارد الزراعية وغيرها من المشاكل.

وأشارت مصادر مطلعة إلى أن التجربة النادرة، التي تندرج تحت مسمى "مشروع زراعة الأرز في الصحراء" بطلب من الحكومة الإماراتية في عام 2018، سيتجسد في أول حصاد للأرز الكوري في الصحراء.

ونقلت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية عن مصادر، لم تذكر هويتها، قولها إن "نجاح المشروع سيساعد على الحد من ظاهرة التصحر التي تعتبر مشكلة عالمية وسيمثل حلا يمكن تعميمه لمواجهة أزمة الغذاء في العالم".

2.2

كيلومتر مربع تمت زراعتها بالأرز الكوري في مركز الإصلاح الزراعي التابع لوزارة المناخ والبيئة

ووفقا لما ذكرته دائرة تشجيع المناطق الريفية الكورية الجنوبية في وقت سابق هذا الأسبوع، تجري حاليا زراعة الأرز باستخدام تقنية الزراعة الكورية في منطقة الذايد في إمارة الشارقة.

وأشارت الدائرة إلى أنه تم زرع الأرز على مساحة تصل إلى أكثر من 2.2 كيلومتر مربع داخل مركز الإصلاح الزراعي التابع لوزارة المناخ والبيئة الإماراتية.

ومن المعروف أن تربة المركز هي رملية، وفي حال نجحت زراعة الأرز وتحقيق محصول كبير، يمكن للإمارات إنتاجه في أراضيها التي تبلغ التربة الرملية الصحراوية 97 بالمئة من مساحتها.

وقامت كوريا بزراعة تجريبية لثمانية أنواع من الأرز قبل زراعتها ببلدة كيمجيه في تربة بها رمل وقليل من الملح، ونتيجة للزراعة الاختبارية تم اختيار نوع يطلق عليه اسم أسيمي.

وقال مسؤول في الدائرة لوكالة يونهاب إن "الشهرين المقبلين سيكونان فترة حاسمة لتحديد نجاح التجربة الإماراتية، وإذا تم تجاوز هذه الفترة سيتم حصاده في شهر أبريل القادم".

وهذه التجربة لا تعد الأولى، فقد تمكّن علماء صينيون في منتصف عام 2018 من زراعة وحصاد الأرز في صحراء دبي، بعد إنتاج سلالة تسمح للمحصول الحيوي بالنمو في الماء المالح.

وأنشأ العلماء حينها مزرعة تجريبية على مساحة 100 هكتار، لكي يجري استخدامها بصفة منتظمة قبل التوسع في الإنتاج بعد انتهاء التجارب في أواخر هذا العام، ويتوقع أن يسهم في رفع قدرة المناطق الصحراوية على إنتاج الحبوب.

وشرع فريق من العلماء بقياده يوان لونجبين، المعروف بـ"أبوالأرز الهجين"، بالفعل في زراعة المحصول باستخدام الماء المالح المخفف في الصين ونقله مؤخرا إلى منطقة الشرق الأوسط، حيث يعد الماء العذب أثمن من أن يستخدم في محاصيل تزرع بالغمر.

وبلغ إنتاج المحصول في ذلك الوقت 7.5 طن للهكتار الواحد، وذلك مقارنة بالمعدل العالمي البالغ نحو 3 آلاف طن للهكتار، مما شجع على التوسع في المشروع.

الصحراء تتحول إلى مورد زراعي مستدام

ويهدف المشروع الصيني إلى أن تغطي مزارع الأرز حوالي عشرة بالمئة من إجمالي مساحة الإمارات البالغة 83.6 ألف كيلومتر مربع.

وكان باحثون في المركز الدولي للزراعة الملحية في دبي (إكبا) قد تمكنوا في مايو 2018 من زراعة خضروات تتأقلم مع ملوحة التربة والمياه ضمن ظروف الإمارات باستخدام المياه المالحة الناتجة عن وحدات تحلية المياه المعالجة بمياه عادمة.

واعتبرت الخطوة حينها الأولى من نوعها التي تزرع فيها النباتات الملحية ضمن المناخ الحار في الحقول المفتوحة، وكذلك داخل البيوت الشبكية البسيطة دون استخدام المياه العذبة بهدف توفير المياه وإدخال هذه المحاصيل ضمن سلة الغذاء المحلية، وبالتالي الإسهام في استدامة الأمن الغذائي مستقبلا.

وتسعى الحكومة إلى استخدام مصادر مائية مالحة لزراعة محاصيل غير تقليدية لرفع مستوى الأمن الغذائي وضمان الدخل لدى المزارعين الذين يواجهون تحديات إنتاج المحاصيل في البيئات الحارة والجافة.

وقد جسدت الحكومة أفكارها خلال السنوات الأخيرة في تطوير نظم زراعية تتسم بقدرتها على التكيّف مع المناخ، وتنوعها الحيوي وذات تكاليف مقبولة وسهولة استخدامها.